



المراجعة الداخلية كمتغير معدل لتأثير آليات حوكمة الشركات في الإفصاح عن استدامة الشركات المدرجة بمؤشر EGX 30

د. أكرم خليفة محمد إبراهيم

مدرس بقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة سوهاج

akram_mohamed@commerce.sohag.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثالث - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

إبراهيم، أكرم خليفة محمد (٢٠٢٢). المراجعة الداخلية كمتغير معدل لتأثير آليات حوكمة الشركات في الإفصاح عن استدامة الشركات المدرجة بمؤشر EGX 30. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣ (٢) ج ٢، ٨٨٧ - ٩٢٧.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

المراجعة الداخلية كمتغير معدل لتأثير آليات حوكمة الشركات في الإفصاح عن استدامة الشركات المدرجة بمؤشر EGX 30

د. أكرم خليفة محمد إبراهيم

مستخلص:

هدف البحث: يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في فحص تأثير حوكمة الشركات في الإفصاح عن استدامة الشركات، وما إذا كانت المراجعة الداخلية تعدل من مستوى هذا التأثير.

تصميم ومنهجية البحث: تم اختيار عينة مكونة من ٥٢ شركة من الشركات المقيدة بمؤشر EGX 30 ما بين عامي ٢٠١٧ - ٢٠١٩، ومن خلال الاعتماد على البيانات الثانوية تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى لاستخلاص البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث عن عام ٢٠١٩، وقد استخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد والانحدار الهرمي في تحليل تأثير حوكمة الشركات كمتغير مستقل في الإفصاح عن الاستدامة كمتغير تابع، كما تم الدفع بمتغير المراجعة الداخلية لبحث مدى إسهامه في تعديل هذا التأثير.

نتائج البحث: يوجد تأثير جوهري موجب لحجم مجلس الإدارة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح عن الاستدامة، كما أن المراجعة الداخلية تدعم العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة.

القيمة المضافة: يسلط هذا البحث الضوء على العلاقة بين حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية ومستوى الإفصاح عن الاستدامة والتي لم يسبق تناولها في الدراسات السابقة بشكل مشترك، كما استخدم الباحث منهجية المتغيرات المعدلة لبحث الدور المعدل للتفاعل بين المراجعة الداخلية وآليات حوكمة الشركات في مستوى الإفصاح عن الاستدامة، وهذه المنهجية لم تستخدم بشكل شائع في مجال البحث المحاسبي.

الكلمات الرئيسية: حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية الرئيس التنفيذي، الإفصاح عن الاستدامة، المراجعة الداخلية.

تصنيف JEL: M41; O16; Q56

١- مقدمة:

يواجه عالم اليوم تحديات تتعلق بالنمو السريع في عدد السكان واستخدام المياه والطلب على الطاقة، وتواجه الشركات ضغوطاً متزايدة من ذوي المصلحة والحكومات لاتخاذ إجراءات بشأن القضايا المتعلقة بالاستدامة، كما تتطلب عالمية الأسواق من الشركة أن تدير عملياتها بطريقة أخلاقية وصادقة للبيئة مع السعي لتحقيق الربح من أجل إدراك النجاح، وهو ما يتطلب من الشركة أن تكون مستدامة مالياً واجتماعياً وبيئياً.

إن التواصل المستمر بين الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة من ناحية وبين الإدارة ومختلف ذوي المصلحة من ناحية أخرى؛ يمكن أن يساعد المديرين على تنفيذ استراتيجيات الاستدامة ليس فقط داخل الشركة ولكن أيضاً مع الموردين والعملاء والموظفين، ومن ثم يصبح التواصل مهماً للنجاح، ويتحقق هذا التواصل من خلال نشر التقارير المالية وغير المالية.

ويعد مصطلح الاستدامة تطويراً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وقد عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنه "محصلة ثلاث اعتبارات هي: الجدوى الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية، وبالإضافة إلى الحفاظ على البيئة المادية وإدارة الموارد الطبيعية؛ تراعي الاستدامة السياق الاقتصادي والاجتماعي لممارسة الأعمال التجارية، وتشمل أيضاً أنظمة الأعمال والنماذج والسلوكيات اللازمة لتكوين القيمة على المدى البعيد". (Molla, et al., 2019: 1)

وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في التقرير عن الاستدامة، فوفقاً للدراسة المسحية لتقارير مسؤولية الشركات التي أجريت في عام ٢٠١٧ من قبل أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، قامت حوالي ٤٩٠٠ شركة في ٤٩ دولة ومنطقة بالتقرير عن مسؤوليتها المؤسسية والاستدامة بها (KPMG, 2017). كما طالبت دراسة الجيزي (٢٠١٩) بضرورة مشاركة المراجع الداخلي في الرقابة على أنشطة الاستدامة البيئية.

لقد أصبح التقرير عن مسؤولية الشركات والاستدامة ممارسة نمطية للشركات كبيرة ومتوسطة الحجم حول العالم، وإذا فشلت الشركات في الاستجابة بشكل استباقي في الوفاء بمتطلبات الاستدامة فقد تعاني من فقدان الأعمال والأرباح وقد تفشل في البقاء والاستمرار، وهو ما يؤثر التساؤل حول الدور الذي يؤديه مجلس الإدارة وكيف يمكن أن يؤثر في التقرير عن استدامة الشركة، وحيث إن مجلس الإدارة يتخذ قرارات استراتيجية بما في ذلك المشاركة في الاستدامة فإنه يؤدي دوراً مهماً في ضمان نجاح أعمال الشركة.

وفي حين تم تناول تأثير آليات الحوكمة في الأداء المالي للشركات على نطاق واسع في الدراسات السابقة، إلا أن البحث حول العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن استدامة الشركات لم ينل القدر نفسه من الاهتمام، وبشكل عام يوجد نوعان من آليات حوكمة الشركات:

داخلية وخارجية، ويعد مجلس الإدارة كآلية داخلية مهماً في توفير الموارد والدعم لكبار المديرين التنفيذيين ومراقبة سلوك الإدارة العليا (Hoang, et al., 2018)، كما أكد Hussain, et al. (2018) أن مجالس الإدارة يمكن أن تكون آليات فعالة لمراقبة الإدارة العليا نيابة عن مختلف ذوي المصلحة من خلال تعيين الإدارة وإقالتها وإيقافها عن العمل ومكافأتها.

و غالباً ما يتم التعامل مع البحث في مجالات الاستدامة وحوكمة الشركات بشكل منفصل مع إعطاء اهتمام أقل للتفاعل بين كلا المجالين، وتعد هذه الورقة البحثية محاولة لسد هذه الفجوة البحثية من خلال فحص آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة بشكل مشترك، كما يأخذ البحث في الاعتبار دور العوامل الأخرى التي تؤثر في الإفصاح عن الاستدامة، وعلى وجه التحديد دراسة التأثير المعدل للمراجعة الداخلية في العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة.

وبالانتقال لواقع البحوث العربية والمصرية في هذه المضمار لاحظ الباحث أن الجهود البحثية لا تعكس الاهتمام نفسه الذي أولته الدراسات الغربية للموضوع ذاته؛ حيث لم يتوافر للباحث أي بحوث تتناول العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة بشكل عام، ودور المتغيرات المعدلة في هذه العلاقة بشكل خاص.

وبناءً على ما سبق يتمثل جوهر المشكلة البحثية في الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما طبيعة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة؟

السؤال الثاني: ما مستوى الإفصاح عن الاستدامة وحوكمة الشركات بالشركات محل الدراسة؟

السؤال الثالث: هل تؤدي المراجعة الداخلية دوراً معدلاً في العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة في الشركات محل الدراسة؟

وسيتم تنظيم البحث بحيث يتناول القسم التالي مراجعة الدراسات السابقة وتطوير الفروض، ثم يتناول القسم الثالث منهجية الدراسة الميدانية من حيث متغيرات الدراسة وطرق قياسها وتصميم النماذج وعينة وبيانات الدراسة وصلاحيات المقاييس، في حين خصص القسم الرابع لعرض نتائج البحث، أما مناقشة النتائج والاستنتاجات فقد خصص لها القسم الخامس، وأخيراً تم تناول حدود البحث والمقترحات لبحوث مستقبلية في القسم السادس.

٢- الدراسات السابقة وتطوير الفروض:

منذ ظهور مفهوم الاستدامة انتشرت كثير من المصطلحات التي تم استخدامها في أدبيات المحاسبة عن الاستدامة بشكل مترادف؛ مثل: تقارير الاستدامة، وتقارير المسؤولية الاجتماعية

للشركات، وتقرير الأعمال المتكامل، والإفصاح عن الاستدامة، وغالباً ما تشمل هذه المصطلحات الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وقد أوضحت مبادرة التقارير العالمية (GRI 2013) أن تقرير الاستدامة هو إفصاح غير متحيز وعادل ومعقول يتضمن القضايا الإيجابية والسلبية المتعلقة بالشركة، وفي الوقت نفسه تعمل تقارير الاستدامة على مساعدة الشركة في تحديد الأهداف وقياس الأداء وتعديل الاستراتيجيات لتكون أكثر استدامة، وكذلك إعلام أصحاب المصلحة بتأثير الأنشطة التي تمارسها الشركة على الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

كما كشف أحد التقارير أن الغالبية العظمى (٨٨٪) من إجمالي ٦٤٢ خبيراً شملهم استبيان حول الاستدامة يرون أن الضغوط التي تمارس على مديري الشركات من أجل تحقيق نتائج مالية قصيرة الأجل تشكل عائقاً أمام سعي وحدات الأعمال لتصبح أكثر استدامة (Sustainability, 2012). وتؤكد دراسة Hahn, et al. (2010) على ضرورة وجود آليات لحث منشآت الأعمال للتركيز على المدى البعيد، حيث أن مثل هذا التركيز ضروري للاستثمار في الاستدامة وتحسين نتائجها.

٢-١ آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة:

اشتد الجدل في السنوات الأخيرة حول قيمة استدامة الشركات؛ حيث أشارت دراسة Moser and Martin (2012) إلى أن البحث في محاسبة الاستدامة يمكن أن يستفيد بشكل كبير إذا كان باحثو المحاسبة أكثر انفتاحاً على احتمال أن يكون الإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات مطلباً لكل من المساهمين وغير المساهمين، كما أصبح تأثير الاستدامة وحوكمة الشركات في الأداء المالي للشركات مجالاً ذا أهمية كبيرة للمستثمرين والباحثين والممارسين والجهات الحكومية.

وتوفر ثلاث نظريات سائدة في أبحاث حوكمة الشركات - نظرية الوكالة ونظرية الدور الوكالي ونظرية الاعتماد على الموارد - فهماً نظرياً واسعاً لكيفية تأثير مجالس الإدارة في استدامة الشركات، حيث توفر نظرية الوكالة Agency theory الأساس المنطقي لكيفية قيام مجلس الإدارة بمراقبة الإدارة نيابة عن المساهمين (Swain, 2020)، أما نظرية الدور الوكالي Stewardship theory فهي نظرية تتحدى نموذج الوكالة لشرح الهيكل الحديث للشركة وحوكمة الشركات، وتفترض نظرية الدور الوكالي أن المدير التنفيذي هو المسئول عن أصول الشركة وليس الوكيل كما في نظرية الوكالة (Löhrde, et al., 2020)، في حين تقدم نظرية الاعتماد على الموارد Resource dependence theory الأساس المنطقي لكيفية تخصيص مجلس الإدارة للموارد التي تتصف بالندرة النسبية؛ وذلك استجابة لاحتياجات مختلف ذوي المصلحة وإدارة قضايا الاستدامة بشكل أفضل (Madhani, 2017).

وتشير الدراسات السابقة إلى أنه في حين يمكن لكل نظرية أن تشرح حالة معينة فإنه لا توجد نظرية واحدة تستطيع أن تفسر بشكل عام دور حوكمة الشركات، ويحتاج مجلس الإدارة الفعال إلى مزيج مناسب من الخبرة والقدرات لتقييم الإدارة وتقييم استراتيجيات الأعمال وتأثيرها في سياسات الاستدامة (Madhani, 2017; Löhde, et al., 2020).

إن مجلس إدارة الشركة – كأحد الآليات الداخلية للحوكمة – يؤدي دوراً مهماً في تكوين استراتيجية الاستدامة الشاملة للشركة من خلال رقابة سلوك الإدارة العليا (Jo and Harjoto, 2011؛ علي، ٢٠١٨). ويعد دعم مجلس الإدارة أمراً بالغ الأهمية فيما يتعلق بالاستدامة بسبب عدم التأكد الذي يحيط بقضايا الاستدامة والتوقعات المتغيرة. ويقترح Herbohn, et al. (2014) أن تقوم الشركات بالاستدامة لتلبية توقعات ذوي المصلحة من خلال دعم الشركة للأبعاد الأخلاقية والاجتماعية، حيث يقوم المديرون – وفقاً لتوقعات نظرية أصحاب المصالح – بالاستدامة للوفاء بواجباتهم الأخلاقية والاجتماعية تجاه ذوي المصلحة ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.

وباستخدام المدخل متعدد النظريات يحاول هذا البحث دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة، ولاستكشاف تأثير آليات الحوكمة في الإفصاح عن الاستدامة ركز البحث على ثلاث خصائص لمجلس الإدارة هي: حجم المجلس، واستقلالية المجلس، وازدواجية الرئيس التنفيذي (حيث يكون الرئيس التنفيذي أيضاً رئيس مجلس الإدارة)، كما تم بحث كيفية قيام المراجعة الداخلية بتعديل العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة.

وللإجابة عن السؤال الأول القائل: "ما طبيعة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة؟" تم مراجعة الأدبيات التي تناولت خصائص مجلس الإدارة مع التركيز على الثلاث خصائص المشار إليها آنفاً؛ والتي ترتبط بفعالية المجلس، وسلطة المجلس، ومراقبة المجلس، وذلك تمهيداً لاشتقاق فروض الدراسة على النحو التالي:

٢-١-١ حجم مجلس الإدارة والإفصاح عن الاستدامة:

حظي حجم مجلس الإدارة باهتمام كبير في أدبيات حوكمة الشركات ما بين مؤيد ومعارض لزيادة عدد أعضاء المجلس، ويرى معارضو زيادة حجم المجلس أن هذه الزيادة ستؤدي إلى تقليص أدوار ومهام أعضاء مجلس الإدارة وغياب التنسيق والتواصل فيما بينهم؛ وما يترتب عليه من تقليل فعالية المجلس في رقابة تصرفات الإدارة واتخاذ القرارات، علاوة على أن كبر حجم المجلس لن يسمح بمناقشة جميع الأفكار والآراء بشكل متعمق، مما يؤدي في النهاية إلى ضعف مستوى الإفصاح (Said, et al., 2009; Elsayed, 2011).

وعلى النقيض يرى مؤيدو زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة – وفقاً لنظرية الاعتماد على الموارد – أن المجلس الأكبر حجماً يوفر فرصة أكبر للوصول إلى الموارد الخارجية نظراً لتنوع الخبرات مقارنة بالمجلس الأصغر حجماً (Ghazali, 2020)، كما تفترض نظرية الوكالة أن مجلس الإدارة الأكبر حجماً يمكن أن يحد من قدرة الإدارة للسيطرة على المجلس؛ حيث سيجد المدير التنفيذي صعوبة أكبر في التحكم في مجلس الإدارة عندما يكون الحجم أكبر (Hoang, et al., 2018). كما أن هناك من يرى أن كبر حجم مجلس الإدارة غالباً ما يترتب عليه زيادة نشاط هذا المجلس واستقلالته مقارنة بالمجلس الأصغر حجماً الذي عادة ما يكون مملوكاً عائلياً (Elsayed, 2011).

وقد يكون الحجم الكبير لمجلس الإدارة مثالياً في بعض المواقف، فالشركات الأكبر حجماً والتي ترتبط بعلاقات خارجية وعقود أكثر تعقيداً قد تحتاج لمجلس إدارة أكبر (Coles, et al., 2008)، كما وجد Cheng (2008) أن مجلس الإدارة الأكبر حجماً يمكن أن يقلل من التطرف في قرارات المجلس، وتشير الدراسات السابقة إلى أن الشركات التي تعمل في بيئات متعددة تستفيد من وجود مجلس إدارة أكبر يمكنه تقديم المشورة اللازمة في مواقف اتخاذ القرار الاستراتيجي (Ghazali, 2020).

وتظهر الدراسات السابقة علاقة موجبة بين حجم مجلس الإدارة وبين أنواع مختلفة من الإفصاح الاختياري. فقد توصلت دراسة Rao, et al. (2012) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح البيئي، كما أظهرت دراسة Jizi, et al. (2014) وجود علاقة موجبة بين حجم مجلس الإدارة وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما أكدت النتائج التي توصلت لها دراسة على (٢٠١٨) على وجود علاقة موجبة بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري من خلال تقارير الاستدامة.

وحيث أن قضايا الاستدامة بطبيعتها غالباً ما تكون معقدة وغير مؤكدة؛ لذلك من المتوقع وجود تأثير موجب لحجم مجلس الإدارة في الإفصاح عن استدامة الشركات، وهو ما يمكن صياغته من خلال الفرض التالي:

H_{1a}: يؤثر حجم مجلس الإدارة بشكل موجب في الإفصاح عن استدامة الشركات محل الدراسة.

٢-١-٢ استقلال مجلس الإدارة والإفصاح عن الاستدامة:

وفيما يتعلق بسلطة مجلس الإدارة؛ فإن استقلال المجلس عن الإدارة هو العامل المؤثر في تلك السلطة، ويُنظر إلى مجلس الإدارة الذي يسيطر عليه موظفين من داخل الشركة على أنه ضعيف، لأن ارتفاع نسبة موظفي الشركة (أي انخفاض الاستقلالية) داخل هيكل مجلس الإدارة يحد من فعالية هذا المجلس في رقابة الرئيس التنفيذي؛ الذي لديه القدرة على التعيين وتحديد

المكافآت والجزاءات، وفي المقابل فإن زيادة نسبة الأعضاء من خارج الشركة يجعل دورهم الرقابي أكثر فاعلية (Al-Gamrh, et al., 2020).

وحيث أن مسؤولية مجلس الإدارة – وفقاً لنظرية الوكالة – هي رقابة أداء الإدارة؛ لذا لا ينبغي أن تربطهم بالشركة أي علاقة مادية حتى لا يحدث تضارب في المصالح مع أي طرف له مصلحة بالشركة، ويعرف المدير الخارجي بأنه عضو غير تنفيذي مستقل من خارج الشركة، ويتمتع المديرين الخارجيون بعلاقات خارجية تمكنهم من تقديم الدعم الخارجي للشركة التي يخدمون في مجلس إدارتها، كما أن خبراتهم ومعارفهم تساعد في تقديم النصح والمشورة إلى الشركة (Tulay, 2016).

وتقترح نظرية الوكالة أن مجلس الإدارة المستقل يمكنه التحكم في تصرفات الإدارة ومراقبتها بفعالية، كما يتسم أعضاء مجلس الإدارة المستقلون بشفافية أعلى تؤدي إلى تعزيز قيمة الشركة على المدى البعيد (Jizi, et al., 2014). وقد أظهرت الدراسات السابقة علاقة موجبة بين استقلالية مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري عن الاستدامة (Arayssi, et al., 2020; Al-Gamrh, et al., 2020).

ومن ثم كلما كان مجلس الإدارة أكثر استقلالية؛ كلما كان أكثر تأثيراً وقدرةً على فرض إرادته، لذلك من المتوقع وجود تأثير موجب لاستقلال مجلس الإدارة في الإفصاح عن استدامة الشركات، وهو ما يمكن صياغته من خلال الفرض التالي:

H_{1b}: يؤثر استقلال مجلس الإدارة بشكل موجب في الإفصاح عن استدامة الشركات محل الدراسة.

٢-١-٣ ازدواجية الرئيس التنفيذي والإفصاح عن الاستدامة:

وفيما يتعلق برقابة مجلس الإدارة؛ فإن ازدواجية الرئيس التنفيذي تحدث عندما يكون الرئيس التنفيذي هو نفسه رئيس مجلس الإدارة، وهو مؤشر على سلطة الرئيس التنفيذي على مجلس الإدارة، وهذه الازدواجية تزيد من قيادة المجلس والسيطرة عليه، وتؤيد نظرية الدور الوكالي هذه الازدواجية ففي ظل هذه النظرية تؤسس ثنائية الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة توحيد إصدار الأوامر في أعلى الشركة، مع قيادة واضحة توضح سلطة اتخاذ القرار وترسل إشارات مطمئنة إلى ذوي المصلحة (Lim, et al., 2019).

وترى نظرية الدور الوكالي أن انتقال السيطرة على الشركة من الملاك إلى المديرين المحترفين قد يكون تطوراً إيجابياً نحو إدارة تعقيدات الشركات الحديثة، حيث إن امتلاك السيطرة يُمكن المديرين من تعظيم أرباح الشركات (Keay, 2017). وقد لاقت نظرية الدور الوكالي دعماً في أدبيات الاستدامة، حيث وجد (Jo and Harjoto (2011 أن الشركات التي يؤدي فيها

الرئيس التنفيذي دوراً مزدوجاً من المرجح أن تختار الانخراط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وفي المقابل تدعم دراسة (Giovanna and Antonio, 2012) فكرة أن الدور الأكبر للمدير التنفيذي هو اتخاذ القرار في حين أن الدور الأكبر لرئيس المجلس هو رقابة القرار، ومن ثم فإن قيام الرئيس التنفيذي بأداء الدورين معاً سوف يمنحه مزيد من القوة والتأثير في اتخاذ القرار مما يضر باستقلالية مجلس الإدارة، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى وصول النظام بأكمله إلى أدنى مستوى من المساءلة وما يترتب عليه من الإضرار بمصالح المساهمين.

إن النتائج التجريبية المتعلقة بازواجية الرئيس التنفيذي والإفصاح المحاسبي متباينة إلى حد ما، ففي حين تظهر بعض الدراسات عدم وجود علاقة بين ازواجية الرئيس التنفيذي والإفصاح بالتقارير (Sandhu and Singh, 2019؛ على، ٢٠١٨)، فقد أكدت بعض الدراسات الأخرى على انخفاض شفافية الإفصاح بالشركات التي يوجد بها ازواجية الرئيس التنفيذي، وذلك لأن انخفاض استقلالية مجلس الإدارة ستجعله في وضع لا يسمح له بمطالبة الشركة بمزيد من الشفافية (Gul and Leung, 2004; Ho and Wong, 2001). وفي الإطار ذاته توصلت عدة دراسات إلى وجود علاقة سالبة بين ازواجية الرئيس التنفيذي ومستوى الإفصاح الاختياري (Michelon and Parbonetti, 2012; Khan, et al., 2012; Ajibolade and Uwuigbe, 2013).

إن النتائج السابقة تدعم احتمالية ارتباط الشركات التي لديها رئيس تنفيذي يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس الإدارة بمستويات منخفضة لجودة الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة، وهو ما يمكن صياغته من خلال الفرض التالي:

H_{1c}: تؤثر ازواجية الرئيس التنفيذي بشكل سالب في الإفصاح عن استدامة الشركات محل الدراسة.

إن تقديم النصح والمشورة للإدارة العليا هو أحد وظائف مجلس الإدارة، لذا يعد فحص تشكيل مجلس الإدارة وقراراته الاستراتيجية – بما في ذلك قرارات الاستدامة – أمراً ضرورياً لفهم دور مجلس الإدارة كأحد الآليات الداخلية للحكومة، ومن المتوقع أن تؤدي الإدارة الجيدة للشركات إلى الحد من المخاطر الداخلية والخارجية للشركة وتحسين سمعة الشركة، وبالتالي يمكن إجمال الفرض الأول على النحو التالي:

H₁: تؤثر آليات حوكمة الشركات بشكل موجب في مستوى الإفصاح عن استدامة الشركات محل الدراسة.

٢-٢ المراجعة الداخلية والإفصاح عن الاستدامة:

تعد المراجعة الداخلية أحد المكونات الرئيسية لنظام حوكمة الشركات؛ حيث تؤدي دوراً مهماً في رقابة أعمال الشركة، وبالإضافة إلى ذلك تطورت أدوار المراجعة الداخلية لتشمل مجالات أكثر مثل: الامتثال وإدارة المخاطر والتأكد (Ganesan, et al., 2018)، ومع ذلك فإن المراجعة الداخلية لا يزال دورها استشارياً (Čular, et al., 2020).

وتعد قدرة المراجعين الداخليين على تنفيذ أدوارهم ومسئولياتهم أمراً حيوياً لنجاح المراجعة الداخلية، وترتبط هذه القدرة بامتلاك هؤلاء المراجعين لمستوى مناسب من المهارات والخبرات لأداء الأعمال المنوطين بها بقدر كبير من الجودة والكفاءة (الهيئة العامة لسوق المال، ٢٠٠٨)، كما أن هذه القدرة مقيدة بتوفير الاستقلال للمراجع الداخلي بما يسمح له بالتصرف بطريقة موضوعية وحيادية دون أن يخضع لسلطة الوظائف التي يقوم بمراجعتها (جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، ٢٠٠٩).

وبشكل فعال تدعم المراجعة الداخلية عمليات الحوكمة واتخاذ القرارات الاستراتيجية للشركة من خلال تحليل الأنظمة المختلفة لإدارة المخاطر وتسلط الضوء على المجالات التي يمكن أن تسبب مشكلات للشركة (Coetzee and Lubbe, 2013; Omolaye and Jacob, 2017). وقد اقترن الاهتمام المتزايد بتقارير الاستدامة بزيادة الطلب على توفير الضمانات الكافية لزيادة مصداقية هذه الإفصاحات، ومن ثم تزايد الاعتراف بدور خدمات الرقابة والتأكد في دعم نظم الإفصاح عن الاستدامة داخل الشركة (Soh and Martinove, 2015).

وعلى الرغم من تأكيد بعض الباحثين على انخراط المراجعة الداخلية بالشركة في تقارير وممارسات الاستدامة (Martinov-Bennie, et al., 2012; DeSimone, et al., 2021)، وتأكيد البعض على سعي مجلس الإدارة ولجنة المراجعة إلى مشاركة المراجعة الداخلية في إعداد تقارير الاستدامة من خلال تقديم التأكيد والمشورة (Soh and Martinove, 2015). فهناك أيضاً أدلة على عدم مشاركة المراجعة الداخلية في قضايا الاستدامة ببعض البلدان، حيث أشارت دراسة (Soh and Martinove, 2015) إلى أن دولاً مثل أستراليا كانت أقل تركيزاً على إشراك المراجعين الداخليين في الإفصاح عن الاستدامة.

٣-٢ الدور المعدل للمراجعة الداخلية في العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة:

على الرغم من وجهة الافتراض القائل بأن حوكمة الشركات لها تأثير موجب في الإفصاح عن الاستدامة، إلا أن هذا الإفصاح لا يستجيب لكافة آليات حوكمة الشركات بنفس القدر، حيث أظهرت الدراسات التجريبية نتائجاً غير متسقة في العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة، وقد يرجع ذلك إلى وجود بعض المتغيرات الأخرى المؤثرة والتي يجب تضمينها في هذه العلاقة.

وقد استخدمت عدة دراسات سابقة المتغيرات المعدلة لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، حيث قامت دراسة (Jo and Harjoto, 2012) بفحص تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات في العلاقة بين الحوكمة وقيمة الشركة، وبحث العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي استخدمت دراسة (Wang, et al., 2016) السياق البيئي - الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية - كمتغير معدل؛ في حين استخدمت دراسة Akben-Selcuk (2019) تركيز الملكية كمتغير معدل لتلك العلاقة.

وفيما يتعلق بالإفصاح الاختياري فقد تم استخدامه كمتغير معدل للعلاقة بين الاستدامة وقيمة الشركة (Fatemi, et al., 2017) وبين آليات الحوكمة ومستوى الأداء (أحمد، ٢٠٢٠)، كما تم تعديل العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة من خلال متغير سلطة المدير التنفيذي (Li, et al., 2018) وأيضاً من خلال متغيراً سلطة المدير التنفيذي وهيكل الملكية معاً (عبد، ٢٠٢٠).

أما بالنسبة للرقابة الداخلية فقد تم استخدام خاصية ازدواجية الرئيس التنفيذي كمتغير معدل في العلاقة بين جودة الرقابة الداخلية والإفصاح الاختياري (Hichem, et al., 2021)، كما تم استخدام وظيفة المراجعة الداخلية كمتغير معدل في العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وأداء الشركات الماليزية (Ganesan, et al., 2018). ويمكن للشركات أن تستفيد من المراجعة الداخلية في تحسين الثقة في معلومات الاستدامة، وقد تلجأ الشركات في ذلك إما للمصادر الخارجية أو لموظفي الشركة لمراجعة تقارير الاستدامة داخلياً، وقد أوضحت دراسة Mubako (2019) أن هناك اهتمام متزايد بالاستعانة بمصادر خارجية لإجراء المراجعة الداخلية لتوفير كل من المرونة والخبرة، كما أن ذلك يسمح للإدارة بالاستجابة لمتطلبات السوق سريعة التغير دون عبء توظيف خبرات متخصصة بشكل دائم.

وربما تكون الاستعانة بمصادر خارجية لإجراء المراجعة الداخلية مفيدة بشكل خاص للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم التي تحتاج إلى مساعدة مؤقتة لضعف مواردها بشكل عام، في حين أن الشركات الكبرى لديها عادة فريق أو قسم للمراجعة الداخلية، ويزداد حجم هذا الفريق بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، ويحتاج فريق المراجعة الداخلية إلى مهارات متنوعة تمكنهم من العمل بكفاءة (Okpara, et al., 2017).

إن كلا النوعين من مصادر المراجعة الداخلية له مزاياه وعيوبه، حيث تتمثل فائدة وجود مراجعين داخليين بالشركة في معرفتهم الجيدة بمعاملات الشركة بحيث يمكن اتخاذ قرار سريع وفعال، ومع ذلك فقد تخضع المراجعة الداخلية للسيطرة الكاملة من قبل الإدارة وتظهر مشكلة الاستقلال، في حين أن التعاقد مع مصدر خارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية يدعم الاستقلالية ويوفر الخبرة ومرونة التكلفة، ومع ذلك يفتقر هذا المصدر الخارجي للمعرفة المتعمقة بالشركة وقضاياها.

ويختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة والتي ركزت غالبيتها على بحث علاقة حوكمة الشركات بالأداء المالي؛ سواء بشكل مباشر أو من خلال توسيط أحد المتغيرات السياقية، حيث يحاول هذا البحث اكتشاف الحلقة المفقودة لتأثير المراجعة الداخلية في العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة، ومن المتوقع أن تعمل المراجعة الداخلية على تعزيز تلك العلاقة، وهو ما يمكن صياغته من خلال الفرض الثاني:

H₂: تدعم المراجعة الداخلية التأثير الموجب لحوكمة الشركات في الإفصاح عن استدامة الشركات محل الدراسة.

٣- منهجية الدراسة الميدانية:

٣-١ متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

توصلت الدراسة النظرية في الجزء السابق إلى وجود علاقة بين خصائص مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات وبين الإفصاح عن الاستدامة، كما توصلت إلى إمكانية تأثير المراجعة الداخلية في تعديل العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة. وفي ضوء ذلك يتمثل المتغير التابع في مؤشر الإفصاح عن استدامة الشركات أما المتغير المستقل فهو آليات حوكمة الشركات، في حين تمثل المراجعة الداخلية المتغير المعدل للعلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن استدامة الشركات.

وفي سبيل بناء مؤشر للإفصاح عن الاستدامة تم الاعتماد في هذا البحث على منهجية المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) Global Reporting Initiative، وتماشياً مع الدليل الاسترشادي للإفصاح عن أعمال الاستدامة ESG Guidance Reporting الصادر عن مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة (*)، وقد تضمن المؤشر أربعة أبعاد رئيسية هي: الإفصاحات العامة، وإفصاحات الأداء الاقتصادي، وإفصاحات الأداء البيئي، وإفصاحات الأداء الاجتماعي (ملحق رقم ٢)، مع ملاحظة أنه تم استبعاد بنود المعلومات المرتبطة بحوكمة الشركات نظراً لطبيعة هذا البحث، ومن خلال فحص التقارير السنوية للشركات محل الدراسة تم إعطاء الدرجة (١) في حالة الإفصاح عن البند والدرجة (٠) في حالة عدم الإفصاح عن البند، ثم تم تجميع الدرجات لكافة الأبعاد وبقسمتها على إجمالي درجات البنود القابلة للتطبيق تم حساب مؤشر الإفصاح عن الاستدامة.

أما حوكمة الشركات فقد تم قياسها على مستوى كل خاصية من خصائص مجلس الإدارة؛ وهي: حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية الرئيس التنفيذي، ومن خلال هذه القياسات الفردية تم حساب الدرجة المركبة لحوكمة الشركات؛ عن طريق تحديد قيمة الوسيط لكل خاصية على مستوى شركات العينة – باستثناء خاصية ازدواجية الرئيس التنفيذي – ، ثم إعطاء الدرجة (١) لكل شركة تجاوزت فيها درجة الخاصية قيمة الوسيط والدرجة (٠) بخلاف ذلك، أما بالنسبة لخاصية ازدواجية الرئيس التنفيذي فتم إعطاء الدرجة (١) لكل شركة يوجد بها تلك الازدواجية وإعطاء الدرجة (٠) إذا لم توجد بها ازدواجية الرئيس التنفيذي.

كما تناول البحث الحالي بعض المتغيرات الرقابية التي ترتبط بحوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة، وتتضمن هذه المتغيرات كل من: حجم الشركة، والقطاع الاقتصادي، والقيود بمؤشر مسؤولية الشركات. وقد توصلت الدراسات السابقة إلى أن متغير حجم الشركة له علاقة موجبة بمستوى التقارير البيئية والاجتماعية للشركات، حيث تفصح الشركات الأكبر حجماً عن معلومات المسؤولية البيئية والاجتماعية أكثر من الشركات الأصغر حجماً (Giannarakis, 2014).

(* أصدرت البورصة المصرية بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٦ النسخة النهائية للدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات عن أداء الاستدامة وخاصة ما يتعلق بجهود حماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة

ويرى الباحث أن ارتفاع الإفصاح عن أنشطة المسؤولية البيئية والاجتماعية بالشركات كبيرة الحجم يرجع لسببين؛ السبب الأول يرتبط بنظرية الاعتماد على الموارد حيث تمتلك الشركات الأكبر حجماً قاعدة موارد أكبر للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية وقاعدة أصول أكبر يمكن توزيع تكاليف المسؤولية الاجتماعية عليها، أما السبب الآخر فيرتبط بنظرية التكاليف السياسية لأن الشركات الأكبر حجماً تعاني من ضغوط أكبر للإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية لذوي المصلحة.

كما أن القطاع الاقتصادي قد يؤثر في مستوى الإفصاح عن الاستدامة، حيث يتوقع أن يرتفع مستوى هذا الإفصاح في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الخدمي، ويرجع ذلك إلى أن طبيعة الأنشطة الصناعية قد تخلق مشكلات بيئية تؤثر في قضايا الاستدامة إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح. ويرى (Sweeney and Coughlan, 2008) أن الضغوط والتوقعات العامة بشأن القضايا البيئية تختلف في الصناعات الكيميائية مقارنة بالبنوك والتمويل، وذلك لأن الصناعات التحويلية قد تسبب مشاكل بيئية، لذلك قد يكون معدل الإفصاح عن الاستدامة لهذه الصناعات أكبر مقارنة بالصناعات الأخرى الأقل حساسية.

أما بالنسبة للقيود بسوق الأوراق المالية فقد أصدرت البورصة المصرية عدة مؤشرات من أهمها مؤشر مسؤولية الشركات EGX 30، والذي قامت البورصة المصرية بتدشينه في أول فبراير ٢٠٠٣ ليتضمن أكبر ٣٠ شركة من حيث السيولة والنشاط مرجحة برأس المال السوقي المعدل بنسبة التداول الحر للأسهم، ويجب أن تجتاز الشركة عدة معايير صارمة للقيود بهذا المؤشر (البورصة المصرية، ٢٠١٩). وبالتالي من المتوقع ارتفاع مستوى الإفصاح عن الاستدامة للشركات المقيدة بهذا المؤشر مقارنة بالشركات الأخرى.

وأخيراً، استخدم البحث طبيعة علاقة المراجع الداخلي بالشركة – موظف بالشركة أو مراجع من خارج الشركة – لقياس متغير المراجعة الداخلية. والخطوة التالية هي ترميز متغيرات الدراسة وتحديد كيفية قياسها وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١): قياس متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الرمز	طريقة القياس
مؤشر الإفصاح عن الاستدامة	SDI	نسبة الدرجات الفعلية إلى إجمالي درجات بنود الاستدامة القابلة للتطبيق
حجم مجلس الإدارة	B Size	إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة
استقلال مجلس الإدارة	B Indp	نسبة الأعضاء غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة
ازدواجية الرئيس التنفيذي	CEO_Dual	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان الرئيس التنفيذي هو نفسه رئيس المجلس، والقيمة (٠) بخلاف ذلك
المقياس المركب لحوكمة الشركات (*)	C_GOV	متغير وهمي يساوي حاصل جمع درجات خصائص مجلس الإدارة
المراجعة الداخلية	IN_Audit	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان المراجع موظف بالشركة، والقيمة (٠) للمصدر الخارجي
التفاعل بين المراجعة الداخلية والحوكمة	IN_GOV	حاصل ضرب مقياس المراجعة الداخلية والمقياس المركب لحوكمة الشركات
حجم الشركة	SIZE	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
القطاع الاقتصادي	SEC	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تنتمي للقطاع الصناعي، والقيمة (٠) للخدمي
القيود بمؤشر مسؤولية الشركات	EGX30	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا تم قيد الشركة بهذا المؤشر خلال آخر فترتين للمراجعة الدورية، والقيمة (٠) بخلاف ذلك

(المصدر: من إعداد الباحث)

٣-٢ تصميم البحث:

تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد والانحدار الهرمي (Memonn et al., 2019) لاختبار فروض البحث، وفي سبيل ذلك تم صياغة أربعة نماذج انحدار على النحو التالي:

(*) على سبيل المثال: يحصل متغير حجم مجلس الإدارة على الدرجة (١) إذا كان حجم مجلس الإدارة للشركة أكبر من قيمة الوسيط لهذا المتغير على مستوى العينة؛ ويحصل على القيمة (٠) بخلاف ذلك، وهكذا بالنسبة لباقي المتغيرات، ومن ثم فإن درجات الحوكمة إجمالاً سوف تتراوح ما بين (٣) درجات كحد أقصى و (٠) درجة كحد أدنى.

النموذج الأول:

ويختبر الفروض الفرعية (H_{1a}-H_{1c}) التي تنتبأ بوجود تأثير جوهري لخصائص مجلس الإدارة - كآليات لحوكمة الشركات - في الإفصاح عن الاستدامة.

$$SDI = \beta_0 + \beta_1 B_Size + \beta_2 B_Indp + \beta_3 CEO_Dual + \beta_4 SIZE + \beta_5 SEC + \beta_6 EGX30 + \varepsilon$$

النموذج الثاني:

ويختبر الفرض الرئيس الأول (H₁) الذي يتنبأ بوجود تأثير جوهري موجب لمستوى حوكمة الشركات في الإفصاح عن الاستدامة، وفي هذا النموذج تم استبدال خصائص مجلس الإدارة بالمقياس المركب لحوكمة الشركات (C_GOV).

$$SDI = \beta_0 + \beta_1 C_GOV + \beta_2 SIZE + \beta_3 SEC + \beta_4 EGX30 + \varepsilon$$

النموذج الثالث:

وفي هذه المرحلة تم إضافة متغير المراجعة الداخلية (IN_Audit) إلى نموذج الانحدار الثاني لبحث مدى جوهرية العلاقة بين المراجعة الداخلية ومستوى الإفصاح عن الاستدامة، ويتنبأ النموذج الثالث بوجود تأثير جوهري موجب للمراجعة الداخلية في الإفصاح عن الاستدامة.

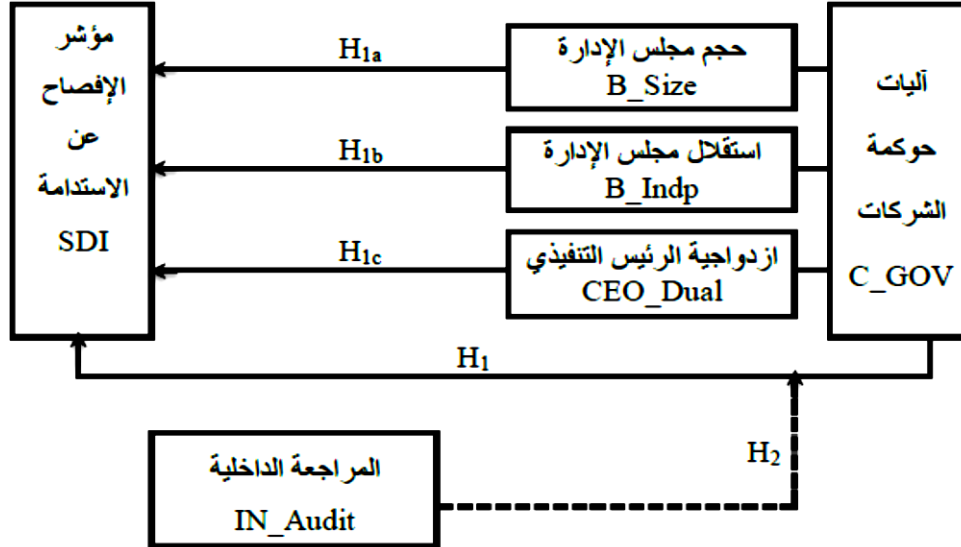
$$SDI = \beta_0 + \beta_1 C_GOV + \beta_2 IN_Audit + \beta_3 SIZE + \beta_4 SEC + \beta_5 EGX30 + \varepsilon$$

النموذج الرابع:

وفي هذه المرحلة تم إضافة متغير التفاعل ما بين المراجعة الداخلية والمقياس المركب لحوكمة الشركات (IN_GOV) إلى نموذج الانحدار الثالث؛ وذلك لبحث الدور المعدل للمراجعة الداخلية لتأثير حوكمة الشركات في الإفصاح عن الاستدامة، ومن المتوقع أن يكون المعامل الناتج عن هذا التفاعل رقماً موجباً، ومن ثم يتوقع أن تدعم المراجعة الداخلية التأثير الموجب لحوكمة الشركات في الإفصاح عن الاستدامة.

$$SDI = \beta_0 + \beta_1 C_GOV + \beta_2 IN_Audit + \beta_3 IN_GOV + \beta_4 SIZE + \beta_5 SEC + \beta_6 EGX30 + \varepsilon$$

ويوضح الشكل رقم (١) متغيرات البحث الرئيسية وفروض الدراسة:



شكل رقم (١): المتغيرات الرئيسية وفروض الدراسة

(المصدر: من إعداد الباحث)

٣-٣ عينة وبيانات الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في الشركات المساهمة المقيدة بالمؤشر المصري للمسؤولية S & P ESG EGX 30 خلال الفترة من بداية عام ٢٠١٧م وحتى نهاية عام ٢٠١٩م بواقع ست فترات قيد بهذا المؤشر (*). على أن يتم تجميع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية من خلال هذه العينة عن عام ٢٠١٩م، ونظراً لتباين الشركات دخولاً وخروجاً من هذا المؤشر في كل عملية مراجعة دورية فقد بلغ عدد الشركات التي ستخضع للدراسة ٥٢ شركة تنتمي لعدة قطاعات اقتصادية مختلفة، ويمكن إجمال هذه القطاعات في قطاعين أساسيين هما: القطاع الصناعي بإجمالي ١٦

(* من المعلوم أن مراجعة مؤشر EGX 30 والمؤشرات الأخرى للبورصة المصرية تكون بصفة دورية وتتم مرتين سنوياً بواسطة الإدارة المختصة بالبورصة المصرية في نهاية شهر يناير ثم في نهاية شهر يوليو، وحيث أن الشركات تُضاف إلى أو تُحذف من قائمة أسهم مؤشرات البورصة، فإن المؤشرات تتغير بتغير الشركات المقيدة فيها حسب الوزن النسبي لتلك الشركات في المؤشر المقيدة فيه.

شركة (٨,٣٠٪) والقطاع الخدمي بإجمالي ٣٦ شركة (٢,٦٩٪)، ويوضح الملحق رقم (١) بيان بالشركات محل الدراسة.

وفيما يتعلق بمصادر البيانات فقد تم الاعتماد بالكامل على مصادر البيانات الثانوية، وتمثلت تلك البيانات ومصادر ها فيما يلي:

١- معلومات الاستدامة: تم الحصول عليها من خلال تقارير الاستدامة المنشورة على المواقع الإلكترونية للشركات، وفي حالة عدم وجود تقرير مستقل للاستدامة تم اللجوء للتقارير السنوية المنشورة على المواقع الإلكترونية للشركات وموقع مباشر مصر.

٢- خصائص مجلس الإدارة ونظام المراجعة الداخلية: تم الحصول عليها من خلال المعلومات المتوافرة عن تشكيل مجلس الإدارة على موقع مباشر مصر، أو من خلال تقرير الحوكمة الذي يوفره الموقع الإلكتروني للشركة تحت مسمى الإفصاحات أو العلاقات مع المستثمرين.

٣- حجم الشركة والقطاع الاقتصادي وحالة القيد بمؤشر EGX 30: تم الحصول عليها من خلال القوائم المالية والإفصاحات المتممة لها والمؤشرات التحليلية عن الشركات التي توفرها الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال موقعها الإلكتروني.

٣-٤ تحديد صلاحية المقاييس ونماذج الانحدار:

قبل إجراء تحليل الانحدار تم فحص التوزيع الطبيعي للمتغير التابع (الإفصاح عن الاستدامة) عن طريق اختبار K-S (Kolmogrov-Sminrov)، وذلك لتحديد مدى جودة نماذج الانحدار وهو ما يوضحه الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢): نتائج اختبار Kolmogrov-Sminrov للتوزيع الطبيعي

Kolmogrov-Sminrov			الوسط الحسابي	المتغير التابع
Sig.	df	Statistic		
٠,٢٠٠	٥٢	٠,٠٥٣	٠,٥٥٥	مؤشر الإفصاح عن الاستدامة

(المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع لمخرجات التحليل الإحصائي)

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن القيمة الإحصائية لهذا الاختبار بلغت (٠,٠٥٣) بمستوى معنوية يزيد عن ٠,٠٥، وهو ما يعكس أن قيم مؤشر الإفصاح عن الاستدامة تتوزع توزيعاً طبيعياً.

كما تم فحص مدى وجود ارتباطات خطية متداخلة Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة من عدمه عن طريق حساب معامل تضخم التباين Variance inflation factor (VIF)، وكلما زادت قيمة هذا المعامل عن القيمة (٣) كلما دل ذلك على احتمال وجود مستوى مرتفع من الارتباطات المتداخلة، أما إذا زاد هذا المعامل عن القيمة (١٠) فإن هذا يعني أن وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد أصبح أمراً مؤكداً.

جدول رقم (٣): نتائج اختبار VIF للارتباطات المتداخلة

إحصائيات التعددية الخطية		المتغيرات المستقلة
VIF	Tolerance	
١,٦٦٥	٠,٦٠١	حجم مجلس الإدارة B_Size
١,٤٢٤	٠,٧٠٢	استقلال مجلس الإدارة B_Indp
١,٢٠٦	٠,٨٢٩	ازدواجية الرئيس التنفيذي CEO_Dual
١,٨٠٦	٠,٥٥٤	المراجعة الداخلية IN_Audit
١,٢٣١	٠,٨١٣	حجم الشركة SIZE
١,٢٠٣	٠,٨٣١	نوع القطاع الاقتصادي SEC
١,٠٨٩	٠,٩١٨	حالة القيد بمؤشر المسؤولية EGX 30

(المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع لمخرجات التحليل الإحصائي)

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) جاءت أقل من (٣) لجميع المتغيرات المستقلة؛ حيث بلغت أعلى قيمة (١,٨٠٦) وأقل قيمة (١,٠٨٩)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباطات الخطية المتداخلة بين المتغيرات المستقلة.

٤- نتائج البحث:

يتناول الباحث في هذا الجزء بالشرح والتحليل نتائج الإحصاءات الوصفية ونتائج اختبارات الفروض على النحو التالي:

٤-١ نتائج الإحصاءات الوصفية:

للإجابة عن السؤال الثاني القائل: "ما مستوى الإفصاح عن الاستدامة وحوكمة الشركات بالشركات محل الدراسة؟" تم استخدام التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة كما يوضحها الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الوسيط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	العدد	المتغيرات
٠,٢٠٣	٠,٥٥٥	٠,٥٥٩	٠,٩٨٥	٠,١٢٩	٥٢	مؤشر الإفصاح عن الاستدامة
٢,٧٨٣	٩,٣٠٨	٩	١٩	٥	٥٢	حجم مجلس الإدارة
٠,١١٩	٠,٧٣٣	٠,٧٢٧	٠,٩٨٢	٠,٤٠٠	٥٢	استقلال مجلس الإدارة
٠,٤٨٠	٠,٣٤٦	٠	١	٠	٥٢	ازدواجية الرئيس التنفيذي
٠,٨٦٠	١,٢٥٠	١	٣	٠	٥٢	المقياس المركب للحوكمة
٠,٤٣٧	٠,٧٥٠	١	١	٠	٥٢	المراجعة الداخلية
٠,٩٦٣	١,١١٥	١	٣	٠	٥٢	التفاعل بين المراجعة الداخلية والمقياس المركب للحوكمة
١,٠٦٩	١٠,٠٦٨	٩,٨٩٩	١٢,٥٤١	٧,٢٢٥	٥٢	حجم الشركة
٠,٤٦٦	٠,٣٠٨	٠	١	٠	٥٢	نوع القطاع الاقتصادي
٠,٤٩٩	٠,٥٧٧	١	١	٠	٥٢	القييد بمؤشر مسؤولية الشركات

(المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع لمخرجات التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول رقم (٤) ما يلي:

- الإفصاح عن الاستدامة لشركات العينة كان متوسطاً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المتغير ٠,٥٥٩ بانحراف معياري ٠,٢٠٣.
- يتراوح حجم مجلس الإدارة ما بين خمسة أعضاء إلى تسعة عشرة عضواً بمتوسط تسعة أعضاء، كما أن متوسط استقلال مجلس الإدارة هو ٠,٧٣٣ مما يعني أن ٧٣,٣٪ من أعضاء مجلس الإدارة هم من خارج الشركة (مستقلين)، وفي المتوسط يوجد لدى حوالي ٣٥٪ من الشركات رئيس تنفيذي يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس الإدارة.
- بلغ الوسط الحسابي لمتغير المراجعة الداخلية ٠,٧٥ مما يعني أن ٧٥٪ من الشركات (٣٩ شركة) لديها موظف يقوم بعملية المراجعة الداخلية، أما باقي الشركات (١٣ شركة) فتستعين بمراجع حسابات خارجي لأداء مهمة المراجعة الداخلية.

- يوجد تجانس في توزيع قيم متغيرات الدراسة باستثناء متغيري حجم مجلس الإدارة وحجم الشركة حيث كان التشتت فيهما كبيراً (الانحراف المعياري أكبر من الواحد الصحيح).

ويعرض الجدول رقم (٥) معاملات الارتباط للمتغيرات الرئيسية في هذا البحث:

جدول رقم (٥): مصفوفة الارتباط الخطي البسيط

8	7	6	5	4	3	2	1	
EGX30	SEC	SIZE	IN_Audit	CEO_dual	B_Indp	B_Size	SDI	
							١	1
						١	**٠,٧٨٤	2
					١	*٠,٣٢٨	**٠,٥٦٤	3
				١	٠,٢٤٥ -	٠,١٩٧	٠,٠٦٧ -	4
			١	٠,٠٤٧ -	**٠,٤٥٢	**٠,٥١٦	**٠,٧٤٣	5
		١	*٠,٣٣٧	٠,٠٠٩ -	٠,٢٣٩	**٠,٥٠٣	**٠,٦٠٣	6
	١	٠,٠١٠ -	*٠,٢٨٩ -	٠,٠٤٠	٠,٠٦٧ -	٠,٠١٦	٠,١٦٠ -	7
١	٠,١٠٤ -	*٠,٣٠٦	٠,١٣٥	٠,٠٣١ -	٠,٠٨٧	٠,٠٦٧	٠,٠٨٩	8

** ارتباط معنوي عند مستوى ٠,٠١ * ارتباط معنوي عند مستوى ٠,٠٥

(المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع لمخرجات التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول رقم (٥) وجود ارتباط جوهري موجب بين مؤشر الإفصاح عن الاستدامة وبين كل من حجم مجلس الإدارة واستقلاليته والمراجعة الداخلية وحجم الشركة، وقد بلغت معاملات الارتباط ٠,٧٨٤ و ٠,٥٦٤ و ٠,٧٤٣ و ٠,٦٠٣ على التوالي عند مستوى معنوية ٠,٠١، في حين أن العلاقة بين مؤشر الإفصاح عن الاستدامة لم تكن جوهرياً بالنسبة لباقي المتغيرات.

٤-٢ نتائج اختبارات الفروض:

للإجابة عن السؤال الثالث القائل: "هل تؤدي المراجعة الداخلية دوراً معدلاً في العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة في الشركات محل الدراسة؟" تم اختبار الفروض الإحصائية كما توضحها الجداول من رقم (٦) إلى رقم (٨).

٤-٢-١ نتائج اختبار الفرض الأول:

يعرض الجدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين آليات حوكمة الشركات ومؤشر الإفصاح عن الاستدامة، وقد استخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفروض الفرعية من H_{1a} إلى H_{1c} .

جدول رقم (٦): نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الأول

المتغير التابع	المتغيرات المفسرة Predictors	معاملات الانحدار	قيمة (ت) t-value	معنوية (ت) t-Sig.
الإفصاح عن الاستدامة (SDI)	حجم مجلس الإدارة	٠,٥٩٢	٧,٠٥٦	٠,٠٠٠
	استقلال مجلس الإدارة	٠,٢٧٧	٣,٧٠٢	٠,٠٠١
	ازدواجية الرئيس التنفيذي	٠,١١٠ -	١,٥٣٠ -	٠,١٣٣
	حجم الشركة	٠,٢٥٩	٣,١٧٨	٠,٠٠٣
	نوع القطاع الاقتصادي	٠,١٥٢ -	٢,٢٧٢ -	٠,٠٦٨
	القيد بمؤشر مسؤولية الشركات	٠,٠٧٤ -	١,٠٤٥ -	٠,٣٠٢
العدد (N): ٥٢				
ثابت الانحدار Constant: -٠,٦٣٣				
معامل الارتباط R: ٠,٨٩٦				
قيمة R ² : ٠,٨٠٢				
قيمة Adj. R ² : ٠,٧٧٦				
معامل معنوية النموذج (F Sig.): ٠,٠٠٠				
قيمة F: ٣٠,٣٩٠				

(المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع لمخرجات التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول رقم (٦) ما يلي:

- تؤكد إشارات المعلمات علاقة الارتباط الجوهرية الموجبة بين ثلاث متغيرات مستقلة وهي: حجم المجلس واستقلال المجلس وحجم الشركة؛ وبين مستوى الإفصاح عن الاستدامة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١، في حين لم يكن لباقي المتغيرات تأثير جوهري في هذا الإفصاح.
- يشير معامل التحديد (R^2) إلى أن المتغيرات الثلاثة المستقلة تفسر معاً حوالي ٨٠٪ من التباين في مستوى الإفصاح عن الاستدامة.
- يشير معامل جوهرية النموذج (F Sig.) إلى جوهرية النموذج ككل عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١.

والنتائج السابقة تدعم الفرضين الفرعيين H_{1a} و H_{1b} ؛ مما يعني وجود تأثير جوهري موجب لكل من حجم مجلس الإدارة واستقلال المجلس في مستوى الإفصاح عن الاستدامة،

ولكنها لا تدعم الفرض الفرعي H_{1c} ؛ مما يعني عدم وجود تأثير جوهري لازدواجية الرئيس التنفيذي في مستوى الإفصاح عن الاستدامة.

ولاختبار التأثير التجميعي لحوكمة الشركات في مستوى الإفصاح عن الاستدامة تضمن النموذج الثاني استبدال خصائص مجلس الإدارة بالمقياس المركب لحوكمة الشركات (C_GOV)، ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج اختبار الفرض الرئيس الأول.

جدول رقم (٧): نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الثاني

المتغير التابع	المتغيرات المفسرة Predictors	معاملات الانحدار	قيمة (ت) t-value	معنوية (ت) t-Sig.
الإفصاح عن الاستدامة (SDI)	المقياس المركب للحوكمة	٠,٥٣٣	٥,٧٦٢	٠,٠٠٠
	حجم الشركة	٠,٤٥٢	٤,٦٩٤	٠,٠٠٠
	نوع القطاع الاقتصادي	٠,١٤٣ -	١,٦٤٢ -	٠,١٠٧
	القيد بمؤشر مسؤولية الشركات	٠,١٢٥ -	١,٣٧١ -	٠,١٧٧
العدد (N): ٥٢ ثابت الانحدار Constant: -٠,٤١٩				
معامل الارتباط R: ٠,٨٠٦ قيمة R^2 : ٠,٦٤٩ قيمة $Adj. R^2$: ٠,٦١٩				
معامل معنوية النموذج (F Sig.): ٠,٠٠٠ قيمة F: ٢١,٧١٧				

(المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع لمخرجات التحليل الإحصائي)

ويتضح من الجدول رقم (٧) وجود تأثير جوهري موجب للمقياس المركب لحوكمة الشركات في مستوى الإفصاح عن الاستدامة، وقد بلغ معامل الانحدار ٠,٥٣٣ عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١، مما يشير إلى أنه كلما ارتفع مستوى حوكمة الشركات ارتفع مستوى الإفصاح عن الاستدامة، وهو ما يعني قبول صحة الفرض الأول (H_1) القائل: "تؤثر آليات حوكمة الشركات بشكل موجب في مستوى الإفصاح عن استدامة الشركات محل الدراسة".

٢-٢-٤ نتائج اختبار الفرض الثاني:

يوضح الجدول رقم (٨) نتائج اختبار الفرض الثاني (H_2) الذي يتنبأ بأن المراجعة الداخلية تدعم التأثير الموجب لحوكمة الشركات في مستوى الإفصاح عن الاستدامة.

جدول رقم (٨): نتائج تحليل الانحدار الهرمي ذو المتغيرات المعدلة

F Sig.	F	ΔR^2	R^2	Sig.	β	المتغيرات المفسرة	النموذج
						Predictors	
٠,٠٠٠	٢١,٧١٧	----	٠,٦٤٩	٠,٠٠٠	٠,٥٣٣	المقياس المركب لحوكمة الشركات	الثاني
				٠,٠٠٠	٠,٤٥٢	حجم الشركة	
				٠,١٠٧	٠,١٤٣-	نوع القطاع الاقتصادي	
				٠,١٧٧	٠,١٢٥-	القيود بمؤشر EGX30	
٠,٠٠٠	٣٥,٢٦٨	٠,١٤٤	٠,٧٩٣	٠,٠٠٠	٠,٣٤٦	المقياس المركب لحوكمة الشركات	الثالث
				٠,٠٠٠	٠,٣٦٣	حجم الشركة	
				٠,٧٩٦	٠,٠١٩-	نوع القطاع الاقتصادي	
				٠,٠٨١	٠,١٢٦-	القيود بمؤشر EGX30	
				٠,٠٠٠	٠,٤٦٦	المراجعة الداخلية	
٠,٠٠٠	٣٢,٩٢١	٠,٠٤٠	٠,٨٣٣	٠,٩٥٧	٠,٠٠٨	المقياس المركب لحوكمة الشركات	الرابع
				٠,٠٠٠	٠,٢٩٣	حجم الشركة	
				٠,٨١٩	٠,٠١٥-	نوع القطاع الاقتصادي	
				٠,٠٨٣	٠,١١٧-	القيود بمؤشر EGX30	
				٠,٠٠١	٠,٣١٨	المراجعة الداخلية	
				٠,٠٠٨	٠,٥٠٥	التفاعل بين المراجعة الداخلية والحوكمة	

(المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع لمخرجات التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول رقم (٨) ما يلي:

- يفسر النموذج الأول ٦٤,٩٪ من التباين في مستوى الإفصاح عن الاستدامة، وبعد إضافة المتغير المعدل إلى النموذج الثالث أسهم ذلك في تفسير ٧٩,٣٪ من التباين، وبعد إضافة متغير التفاعل بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات إلى النموذج الرابع تم تفسير ٨٣,٣٪ من التباين؛ بما يدل على أن متغير التفاعل أسهم في تفسير نسبة إضافية من التباين في مستوى الإفصاح عن الاستدامة بلغت ٤٪.

- يشير معامل جوهرية النماذج الثلاثة (F Sig.) إلى معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها من تحليل الانحدار الهرمي يمكن قبول صحة الفرض الثاني (H₂) القائل: "تدعم المراجعة الداخلية التأثير الموجب لحوكمة الشركات في الإفصاح عن استدامة الشركات محل الدراسة".

ويعرض الجدول رقم (٩) ملخصاً لنتائج اختبارات فروض البحث.

جدول رقم (٩): ملخص نتائج اختبارات الفروض

هل تحقق الفرض؟	معامل الانحدار	المتغيرات الرئيسية	الفرض
نعم	**٠,٥٩٢	المتغير التابع: الإفصاح عن الاستدامة المتغير المستقل: حجم مجلس الإدارة	H _{1a}
نعم	**٠,٢٧٧	المتغير التابع: الإفصاح عن الاستدامة المتغير المستقل: استقلال مجلس الإدارة	H _{1b}
لا	٠,١١٠ -	المتغير التابع: الإفصاح عن الاستدامة المتغير المستقل: ازدواجية الرئيس التنفيذي	H _{1c}
نعم	**٠,٥٣٣	المتغير التابع: الإفصاح عن الاستدامة المتغير المستقل: المقياس المركب لحوكمة الشركات	H ₁
نعم	**٠,٥٠٥	المتغير التابع: الإفصاح عن الاستدامة المتغير المستقل: التفاعل بين المراجعة الداخلية والحوكمة	H ₂

**معنوي عند مستوى ٠,٠١

(المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع لمخرجات التحليل الإحصائي)

٥- مناقشة النتائج والاستنتاجات:

تناول هذا البحث ثلاث متغيرات مؤسسية هي: حوكمة الشركات (C_GOV)، والمراجعة الداخلية (IN_Audit)، والإفصاح عن الاستدامة (SDI). ويسهم هذا البحث في أدبيات حوكمة الشركات والاستدامة من خلال توضيح تأثير حوكمة الشركات في الإفصاح عن الاستدامة وبصفة خاصة تحديد الدور المعدل للمراجعة الداخلية في هذا التأثير، وقد اعتمد البحث على عينة مكونة من ٥٢ شركة مقيدة بالبورصة المصرية، وتم استخلاص البيانات المرتبطة بمتغيرات البحث من خلال التقارير السنوية لتلك الشركات عن عام ٢٠١٩، بما يتضمن تقرير الاستدامة المستقل وتقرير الحوكمة وتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية.

أظهرت نتائج الإحصاءات الوصفية مستوى متوسط لمؤشر الإفصاح عن الاستدامة لشركات العينة حيث بلغت قيمة هذا المؤشر ٥,٥٥٪، ويرى الباحث أن هذا المستوى المتوسط لا يعبر عن واقع هذا الإفصاح، ويرجع ذلك إلى أن الشركات التي تشملها عينة الدراسة إما مقيدة بمؤشر EGX 30 عن عام ٢٠١٩ (٣٠ شركة)؛ أو سبق قيدها بهذا المؤشر في آخر خمس عمليات مراجعة دورية للمؤشر (٢٢ شركة)، بما يعني أنها خضعت لمعايير صارمة من أجل القيد بهذا المؤشر، وبالتالي يتوقع أن تحقق هذه الشركات مستويات أداء أعلى مقارنة بغيرها من الشركات التي لم يسبق لها دخول هذا المؤشر.

وعلى الرغم من هذا المستوى المتوسط للإفصاح عن الاستدامة إلا أن الفجوة في مستوى هذا الإفصاح بين شركات العينة كبيرة؛ حيث تراوحت قيمة مؤشر الإفصاح عن الاستدامة ما بين ٩,١٢٪ إلى ٥,٩٨٪، وهذا التفاوت الكبير قد يرجع إلى عدم تقديم بعض الشركات تقرير مستقل للإفصاح عن الاستدامة، ومن ثم تحتاج الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري إلى تحسين مستوى الإفصاح عن الاستدامة لسد الفجوة فيما بينها، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال قيام هيئة سوق المال المصري بإلزام الشركات بإعداد تقرير منفصل للاستدامة كشرط لاستمرار القيد بالبورصة.

أظهرت نتائج اختبارات الفروض تأثيراً جوهرياً موجباً لحجم مجلس الإدارة (H1a) واستقلالية المجلس (H1b) في الإفصاح عن استدامة الشركات عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١، وتقدم هذه النتيجة دعماً قوياً لنتائج الدراسات السابقة التي تناولت التأثير الموجب لمتغير الحجم (Coles, et al., 2008; Rao et al., 2012; Jizi, et al., 2014; Ghazali, 2020)؛ والتأثير الموجب لمتغير الاستقلالية (Jizi, et al., 2014; Tulay, 2016; Al-Gamrh, et al., 2020). كما تؤيد هذه النتيجة النظريات المتعددة – نظرية الاعتماد على الموارد ونظرية التكاليف السياسية ونظرية الوكالة – التي تؤكد على أن مجلس الإدارة الأكبر حجماً والاستقلالية الأكبر لمجلس الإدارة ترتبط بشكل موجب بالإفصاح عن الاستدامة.

وخلافاً لما توصلت إليه نتائج بعض الدراسات السابقة من وجود تأثير جوهري موجب (Giovanna and Antonio, 2012; Michelin and Parbonetti, 2012; Khan, et al., 2012; Jo and Harjoto, 2011; Lim, et al., 2019) أو تأثير جوهري سالب (Ajibolade and Uwuigbe, 2013) لازدواجية الرئيس التنفيذي؛ أظهرت نتائج اختبار الفرض (H1c) عدم وجود تأثير جوهري لهذا المتغير في مستوى الإفصاح عن الاستدامة؛ بما يتفق مع نتائج بعض الدراسات (Sandhu and Singh, 2019؛ علي، ٢٠١٨).

وعلى الرغم من ارتفاع القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الأول (معامل التحديد المعدل = ٠,٧٧٦)، إلا أنه ينبغي الحذر عند تعميم النتائج لوجود عوامل أخرى بخلاف آليات الحوكمة أسهمت بشكل جوهري في التأثير في مستوى الإفصاح عن الاستدامة، حيث يرتبط الإفصاح عن الاستدامة ارتباطاً جوهرياً موجباً بحجم الشركة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١ (معامل الانحدار = ٠,٢٥٩).

ويقترح الفرض الرئيس الأول (H_1) وجود تأثير جوهري موجب لحوكمة الشركات في الإفصاح عن الاستدامة، حيث يتوقع مع زيادة مستوى حوكمة الشركات أن يكون الإفصاح عن الاستدامة أعلى، وتظهر النتائج أن المقياس المركب لحوكمة الشركات يرتبط بعلاقة جوهرياً موجبة بالإفصاح عن الاستدامة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١.

وفيما يتعلق بالفرض الرئيس الثاني (H_2) والذي يقترح دعم المراجعة الداخلية للتأثير الموجب لحوكمة الشركات في الإفصاح عن الاستدامة، فقد أسفرت نتائج تحليل الانحدار الهرمي ذو المتغيرات المعدلة أن تفاعل المراجعة الداخلية مع المقياس المركب لحوكمة الشركات في نموذج الانحدار الرابع أسهم في تفسير نسبة إضافية من التباين في مستوى الإفصاح عن الاستدامة بلغت ٤٪.

ويمكن تفسير الدور المعدل للمراجعة الداخلية في العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة في إطار الدور الرقابي لمجلس الإدارة، حيث تعد الرقابة الداخلية من أهم الآليات التي يستخدمها مجلس الإدارة في عملية متابعة تنفيذ وتطبيق حوكمة الشركات، ووضع بعض الأدوات الوقائية التي تساعد في فاعلية حوكمة الشركات، ومن ثم فإن تأثير حوكمة الشركات في الإفصاح عن الاستدامة ليست واحدة بالنسبة لجميع الشركات، فالشركات التي تعمل على تكوين فريق مراجعة داخلي كفاء هي أكثر تأثيراً في العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة مقارنة بالشركات التي تعتمد على مكاتب المراجعة الخارجية في القيام بمهام المراجعة الداخلية.

٦- حدود البحث ومقترحات لبحوث مستقبلية:

اقتصرت جميع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية على التقارير السنوية لعام ٢٠١٩ بدلاً من التقارير السنوية لعام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلى أنها أحدث فترة توافرت فيها تقارير الاستدامة لغالبية شركات العينة، حيث يحدث تأخير في الإفصاح عن تقارير الاستدامة وتأجيلها إلى السنة التالية، كما أن عدم اعتماد الباحث على سلسلة زمنية من السنوات يرجع إلى المراجعة الدورية للشركات كل ٦ شهور؛ مما يجعل عدد المشاهدات مختلفاً من فترة لأخرى؛ نظراً لعدم توافر بيانات بعض الشركات طوال فترات السلسلة، كما أن استخدام الباحث لمتغير القطاع الاقتصادي كأحد المتغيرات الرقابية بالبحث سبباً إضافياً لاقتصار تجميع البيانات على عام ٢٠١٩، وذلك سعياً من الباحث لتلافي آثار جائحة COVID-19 على قطاعات الاقتصاد المصري؛ والتي تفاوت تأثيرها من قطاع لآخر بنهاية عام ٢٠١٩.

وانصب الاهتمام الرئيس لهذا البحث على اختبار الدور المعدل للمراجعة الداخلية في العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة، ومن أجل تسليط الضوء على هذا الدور المعدل فضل الباحث اقتصار حوكمة الشركات على إحدى الآليات الداخلية وهي تشكيل مجلس الإدارة – حجم المجلس واستقلالية المجلس وازدواجية الرئيس التنفيذي، فضلاً عن أن استخدام البحث الحالي للمقياس المركب لحوكمة الشركات – والذي يعتمد على تجميع قياسات آليات حوكمة الشركات مهما كان عددها في مؤشر وحيد – جعل من زيادة عدد آليات حوكمة الشركات أمراً لا طائل منه، وقد تتسبب هذه الزيادة أيضاً في فقدان التركيز على الهدف الرئيس للبحث (الدور المعدل).

كما يرجع الاقتصار على تلك الآليات إلى شيوع استخدامها – كقوائم عن حوكمة الشركات – بالدراسات التي تمت في بيئات متقدمة والتي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري، ومرد ذلك أن مجلس الإدارة يعد أهم آليات الحوكمة تأثيراً في الإفصاح المحاسبي، ومن ثم فإن الاعتماد على ذات الآليات لدراسة تأثيرها في الإفصاح عن الاستدامة – كأحد الإفصاحات الاختيارية – يسمح بمقارنة النتائج بين البيئات المتقدمة والبيئات النامية ومنها مصر، ويمكن للبحوث المستقبلية التوسع في الآليات الداخلية للحوكمة لتشمل لجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر وغيرها من الآليات الداخلية، كما يمكن أن تتناول البحوث المستقبلية الآليات الخارجية لحوكمة الشركات؛ حيث ترتبط الملكية المؤسسية وهيكل المساهمين بالاستدامة.

وإذا كان متغير المراجعة الداخلية يعدل العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة؛ فإنه يبدو من المفيد إدخال متغيرات معدلة أخرى لاختبار مدى دعمها أو تثبيطها لقوة العلاقة بين آليات الحوكمة والإفصاح عن الاستدامة، وفي هذا السياق يمكن استخدام متغيرات الأداء المالي مثل: الرافعة المالية والتدفقات النقدية وربحية السهم، ومتغيرات خصائص الوحدة مثل: حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة وتركز الملكية، كما أن المتغيرات الرقابية التي يتضمنها البحث الحالي يمكن التعامل معها على أنها متغيرات معدلة في بحوث مستقبلية، وفي ظل قيام عدد من الشركات بإنشاء "لجنة الاستدامة" للإشراف على أنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ قد تكون دراسة تأثير لجنة الاستدامة في العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة هدفاً للبحوث المستقبلية.

كما اقتصر عينة البحث على شركات المؤشر EGX 30 والتي تتصف بكبر الحجم وسرعة التداول، وقد يكون ذلك سبباً في عدم جوهرية تأثير القطاع الاقتصادي في الإفصاح عن الاستدامة خلافاً لما توصلت إليه الدراسات السابقة، حيث يتصف هذا المؤشر بتفادي التركيز على صناعة بعينها ومن ثم يوفر تمثيلاً جيداً لمختلف الصناعات والقطاعات العاملة داخل الاقتصاد المصري، كما أن اقتصار المقياس التجميعي للقطاعات على قطاعين فقط يزيد من درجة التجانس داخل العينة المكونة من ٥٢ شركة؛ مما يضيف إلى عدم جوهرية الفرق بين القطاعات الاقتصادية، ومن ثم فإن زيادة حجم العينة أو التوسع في تقسيم القطاعات الاقتصادية قد يؤدي إلى نتائج مختلفة.

إن إجراء دراسة مقارنة بين الشركات المقيدة داخل وخارج مؤشر EGX 30 لم تكن هدفاً للبحث الحالي، حيث لم يفرق هذا البحث بين الشركات المقيدة في مؤشر EGX 30 لعام ٢٠١٩ أو التي سبق قيدها بهذا المؤشر في تأثيرها على الإفصاح عن الاستدامة، ومن ثم فإن إجراء هذه الدراسة المقارنة قد يكون مجالاً خصباً للبحوث المستقبلية، كما أن اختيار بعض الشركات التي تم استبعادها من هذا المؤشر وبحث تأثير ذلك الاستبعاد في الإفصاح عن الاستدامة - دراسة قبلية وبعديّة - قد يكون مثار اهتمام البحوث المستقبلية.

ويمكن أيضاً للبحوث المستقبلية دراسة قضايا الاستدامة للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs)؛ نظراً لأن تلك الشركات تواجه أيضاً مشكلات التنمية المستدامة، وتتعامل مع قضايا الاستدامة بطريقة غير قابلة للملاحظة، ويمكن أن تضيف البحوث حول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أدبيات الاستدامة من منظور جديد.

قائمة المراجع:

(١) المراجع باللغة العربية:

أحمد، عماد محمد رياض. (٢٠٢٠). العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤(٤)، ٥١-١.

الجبزي، مي محمود حلمي. (٢٠١٩). دور المراجع الداخلي في الرقابة الداخلية على أنشطة تكنولوجيا المعلومات الخضراء. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ٣، ٨٦-١٠٦.

الهيئة العامة لسوق المال. (٢٠٠٨). *قرار وزير الاستثمار رقم ١٦٦ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى*، المعيار رقم ٦١٠: دراسة عمل المراجع الداخلي. المجلد الثاني، القاهرة: الهيئة العامة المطابع الأميرية.

جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية. (٢٠٠٩). *قرار الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٢١٠٢ لسنة ٢٠٠٩ بشأن إصدار الميثاق العام المصري لأداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة*، القاهرة: الهيئة العامة المطابع الأميرية.

عبده، إيمان محمد السعيد سلامة. (٢٠٢٠). أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة والقيود المالية لها ودور كل من نفوذ المدير التنفيذي وهيكل الملكية: دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤(١)، ٩٠-١.

علي، كمال عبد السلام. (٢٠١٨). العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري من خلال تقارير الاستدامة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ٩(١)، ٨٤٥-٨٧٥.

موقع البورصة المصرية. (٢٠٢٠). قواعد مؤشر البورصة المصرية EGX30 Index، متاح على الرابط التالي: https://www.egx.com.eg/getdoc/5d882df2-5973-4753-935f-b7b871459fe8/EGX-30-Methodology_ar.aspx

موقع مباشر مصر على الرابط التالي: <https://www.mubasher.info/countries/eg>

(٢) المراجع باللغة الإنجليزية:

- Ajibolade, S. O. and Uwuigbe, U. (2013). Effects of corporate governance on corporate social and environmental disclosure among listed firms in Nigeria. *European Journal of Business and Social Sciences*, 2(5), 76-92.
- Akben-Selcuk, E. (2019), Corporate social responsibility and financial performance: the moderating role of ownership concentration in Turkey. *Sustainability*, 11(13), 36-43.
- Al-Gamrh, B., Al-Dhamari, R., Jalan, A. and Jahanshahi, A. A. (2020). The impact of board independence and foreign ownership on financial and social performance of firms: evidence from the UAE. *Journal of Applied Accounting Research*, 21(2), 201-229.
- Arayssi, M., Jizi, M. and Tabaja, H. H. (2020). The impact of board composition on the level of ESG disclosures in GCC countries. *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, 11(1), 137-161.
- Cheng, S. (2008). Board size and the variability of corporate performance. *Journal of Financial Economics*, 87(1), 157-176.
- Coetzee, P. and Lubbe, D. (2013). Improving the efficiency and effectiveness of risk-based internal audit engagements. *International Journal of Auditing*, 18(2), 115-125.
- Coles, J. L., Daniel, N. D., and Naveen, L. (2008). Boards: Does one size fit all?. *Journal of Financial Economics*, 87(2), 329-356.
- Čular, M., Slapničar, S. and Vuko, T. (2020). The Effect of Internal Auditors' Engagement in Risk Management Consulting on External Auditors' Reliance Decision. *European Accounting Review*, 29(5), 999-1020.

-
-
- DeSimone, S., D'Onza, G. and Sarens, G. (2021). Correlates of internal audit function involvement in sustainability audits. *Journal of Management and Governance*, 25(2), 561-591.
- Fatemi, A., Glaum, M. and Kaiser, S. (2017), ESG performance and firm value: the moderating role of disclosure, *Global Finance Journal*, 38, 45-64.
- Ganesan, Y., Kanthan, G., Mushtaq, M. and Yeap, J. A. (2018). The moderating role of internal audit function on the relationship between board of director characteristics and business performance in Malaysia. *Global Business and Management Research*, 10(1), 356-378.
- Ghazali, N. A. M. (2020). Governance and ownership in Malaysia: their impacts on corporate performance. *Asian Journal of Accounting Research*, 5(2), 285-298.
- Giannarakis, G. (2014). Corporate governance and financial characteristic effects on the extent of corporate social responsibility disclosure. *Social Responsibility Journal*, 10(4), 569-590.
- Giovanna, M. and Antonio, P. (2012). The effect of corporate governance on sustainability disclosure. *Journal of Management and Governance*. 16, 477-509.
- Gul, F.A. and Leung, S. (2004). Board leadership, outside directors expertise and voluntary corporate disclosure. *Journal of Accounting and Public Policy*. 23(5), 351-379.
- GRI. (2013). Sustainability Reporting Guidelines G4: *Reporting Principles and Standard Disclosures*. Global Reporting Initiative.
- Hahn, T., Figge, F., Pinkse, J. and Preuss, L. (2010). Trade-offs in corporate sustainability: You can't have your cake and eat it. *Business Strategy and the Environment*, 19(4), 217-229.

-
-
- Herbohn, K., Walker, J. and Loo, H.Y.M. (2014). Corporate social responsibility: The link between sustainability disclosure and sustainability performance. *Abacus*, 50(4), 422-459.
- Ho, S.S.M. and Wong, K.S. (2001). A study of the relationship between corporate governance structures and the extent of voluntary disclosure. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*. 10(2), 139-156.
- Hoang, T. C., Abeysekera, I. and Ma, S. (2018). Board diversity and corporate social disclosure: evidence from Vietnam. *Journal of Business Ethics*, 151(3), 833-852.
- Hussain, N., Rigoni, U. and Orij, R. P. (2018). Corporate governance and sustainability performance: Analysis of triple bottom line performance. *Journal of Business Ethics*, 149(2), 411-432.
- Jizi, M., Salama, A., Dixon, R. and Stratling, R. (2014). Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: Evidence from the US banking sector. *Journal of Business Ethics*, 125(4), 601-615.
- Jo, H. and M.A. Harjoto. (2011). Corporate governance and firm value: The impact of corporate social responsibility. *Journal of Business Ethics*, 103(3), 351-383.
- Jo, H. and M.A. Harjoto. (2012). The causal effect of corporate governance on corporate social responsibility. *Journal of Business Ethics*, 106(1), 53-72.
- Keay, A. (2017). Stewardship Theory: Is Board Accountability Necessary?. *International Journal of Law and Management*, 59(6), 1292-1314
- Elsayed, K. (2011). Board size and corporate performance: The missing role of board leadership structure. *Journal of Management and Governance*, 15(3), 415-446.

-
-
- Khan, A., Muttakin, M.B. and Siddiqui, J. (2012). Corporate governance and corporate social responsibility disclosures: Evidence from an emerging economy. *Journal of Business Ethics*, 114(2), 207-223.
- KPMG. (2017). The KPMG Survey of Corporate Responsibility Reporting 2017. Retrieved from: <https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/xx/pdf/2017/10/kpmg-survey-of-corporate-responsibility-reporting-2017.pdf> in Dec. 2020.
- Li, Y., Gong, M., Zhang, X.Y. and Koh, L. (2018), The impact of environmental, social, and governance disclosure on firm value: the role of CEO power, *The British Accounting Review*, 50(1), 60-75.
- Lim, A. L., Hashim, F. and Embong, Z. (2019). Board Characteristics, Investors' Confidence and Firm Value: Malaysian Evidence. *Asian Journal of Accounting and Governance*, 12, 169-181.
- Löhde, A. S. K., Campopiano, G. and Calabrò, A. (2020). Beyond agency and stewardship theory: Shareholder–manager relationships and governance structures in family firms. *Management Decision*, 59(2), 390-405.
- Madhani, P. M. (2017). Diverse roles of corporate board: Review of various corporate governance theories. *The IUP Journal of Corporate Governance*, 16(2), 7-28.
- Martinov-Bennie, N., Frost, G. and Soh, D. S. (2012). Assurance on sustainability reporting: State of play and future directions. *Contemporary issues in sustainability accounting, assurance and reporting*, 267-283.
- Memon, M. A., Cheah, J. H., Ramayah, T., Ting, H., Chuah, F. and Cham, T. H. (2019). Moderation analysis: issues and guidelines. *Journal of Applied Structural Equation Modeling*, 3(1), 1-11.

-
-
- Michelon, G. and Parbonetti, A. (2012). The effect of corporate governance on sustainability disclosure. *Journal of management and governance*, 16(3), 477-509.
- Molla, M. S., Ibrahim, Y. B. and Ishak, Z. B. (2019). Corporate sustainability practices: A review on the measurements, relevant problems and a proposition. *Global Journal of Management and Business Research*, 19(1), 1-8.
- Moser, D. V. and Martin, P. R. (2012). A broader perspective on corporate social responsibility research in accounting. *The Accounting Review*, 87(3), 797-806.
- Mubako, G. (2019). Internal audit outsourcing: A literature synthesis and future directions. *Australian Accounting Review*, 29(3), 532-545.
- Okpara, E., Ezirim, C.B. and Mohammed, U. (2017). Firm size, industry type and internal audit outsourcing in Nigeria: Evidence from SMEs. *International Journal of Business, Accounting and Finance*, 11(1), 13-34.
- Omolaye, K. E. and Jacob, R. B. (2017). The role of internal auditing in enhancing good corporate governance practice in an organization. *International Journal of Accounting Research*, 6(1), 1-8.
- Rao, K. K., Tilt, C. A. and Lester, L. H. (2012). Corporate governance and environmental reporting: An Australian study. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 12(2), 143-163.
- Said, R., Hj Zainuddin, Y. and Haron, H. (2009). The relationship between corporate social responsibility disclosure and corporate governance characteristics in Malaysian public listed companies. *Social Responsibility Journal*, 7(2), 212 - 226.

-
-
- Sandhu, A. and Singh, B. (2019). Board composition and corporate reporting on internet: Indian evidence. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 17(2), 292-313.
- Soh, D. S. and Martinov-Bennie, N. (2015). Internal auditors' perceptions of their role in environmental, social and governance assurance and consulting. *Managerial Auditing Journal*, 30(1), 80-111.
- Sustainability. (2012). *Financial short-termism a major obstacle to sustainable change in business: Expert poll*. Available from: <http://www.sustainability.com> in Dec, 2020.
- Swain, K. R. (2020). Corporate governance and agency theory: An analysis of literature. *MANTHAN: Journal of Commerce and Management*, 7(2), 117-130.
- Sweeney, L. and Coughlan, J. (2008). Do different industries report corporate social responsibility differently? An investigation through the lens of stakeholder theory. *Journal of Marketing Communications*, 14(2), 113-124.
- Tulay, I. N. (2016). The effects of the board composition, board size and CEO duality on export performance, Evidence from Turkey. *Management Research Review*. 39(11), 1374-1409.
- Wang, Q., Dou, J. and Jia, S. (2016). A meta-analytic review of corporate social responsibility and corporate financial performance: The moderating effect of contextual factors. *Business and Society*, 55(8), 1083-1121.

د. أكرم خليفة محمد إبراهيم

الملاحق:

ملحق رقم (١)

الشركات عينة الدراسة

م	كود الترميم الدولي	اسم الشركة	القطاع الاقتصادي	نوع القطاع	القيد بمنشتر EGX30
١	EGS60121C018	البنك التجاري الدولي (مصر)	بنوك	خدمي	Y
٢	EGS37091C013	الشرقية - إيسترن كومباني	أغذية ومشروبات	صناعي	Y
٣	EGS69082C013	القبضة المصرية الكويتية	خدمات مالية غير مصرفية	خدمي	Y
٤	EGS691S1C011	مجموعة طلعت مصطفي القبضة	عقارات	خدمي	Y
٥	EGS69101C011	المجموعة المالية هيرمس القبضة	خدمات مالية غير مصرفية	خدمي	Y
٦	EGS3G0Z1C014	السويدي اليكتريك	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	صناعي	Y
٧	EGS729J1C018	شركة مستفي كلوبترا	رعاية صحية وأنوية	خدمي	Y
٨	EGS60041C018	بنك كريدي اجريكول مصر	بنوك	خدمي	Y
٩	EGS30901C010	جبهة للصناعات الغذائية	أغذية ومشروبات	صناعي	Y
١٠	EGS65571C019	مدينة نصر للإسكان والتعمير	عقارات	خدمي	Y
١١	EGS48031C016	المصرية للاتصالات	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا معلومات	خدمي	Y
١٢	EGS51201C012	اين سينا فارما	رعاية صحية وأنوية	خدمي	Y
١٣	EGS65541C012	القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية	خدمات تعليمية	خدمي	Y
١٤	EGS95001C011	اوراسكوم كونستراكتيون بي ال سي	مقاولات وإنشاءات هندسية	خدمي	Y
١٥	EGS65851C015	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار - سوديك	عقارات	خدمي	Y
١٦	EGS73541C012	القلعة للاستثمارات المالية - اسهم عادية	خدمات مالية غير مصرفية	خدمي	Y
١٧	EGS65591C017	مصر الجديدة للإسكان والتعمير	عقارات	خدمي	Y
١٨	EGS380S1C017	سيدي كريب للبتروكيماويات	موارد أساسية	صناعي	Y
١٩	EGS655L1C012	بالم هيلز للتعمير	عقارات	خدمي	Y
٢٠	EGS380P1C010	الإسكندرية للزيوت المعدنية	طاقة وخدمات مساندة	صناعي	Y
٢١	EGS673T1C012	جي بي اونو	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	خدمي	Y
٢٢	EGS691L1C018	بايونيرز القبضة للاستثمارات المالية	خدمات مالية غير مصرفية	خدمي	Y
٢٣	EGS3C251C013	حنيد عز	موارد أساسية	صناعي	Y
٢٤	EGS70321C012	اوراسكوم للتنمية مصر	عقارات	خدمي	Y
٢٥	EGS673Y1C015	إعمار مصر للتنمية	عقارات	خدمي	Y
٢٦	EGS693V1C014	أوراسكوم للاستثمار القبضة	خدمات مالية غير مصرفية	خدمي	Y
٢٧	EGS70431C019	المصرية للمنتجات السياحية	سياحة وترفيه	خدمي	Y
٢٨	EGS38201C017	الصناعات الكيماوية المصرية - كيمبا	موارد أساسية	صناعي	Y

م	كود الترميم الدولي	اسم الشركة	القطاع الاقتصادي	نوع القطاع	القيد بمؤشر EGX30
٢٩	EGS694A1C018	مجموعة بورنو القابضة بورنو جروب	عقارات	خدمي	Y
٣٠	EGS33321C018	دايس للملابس الجاهزة	منسوجات و سلع معمرة	صناعي	Y
٣١	EGS74081C018	جلوبال نيلكوم القابضة	خدمات مالية غير مصرفية	خدمي	N
٣٢	EGS33041C012	النساجون الترفيرون للسجاد	منسوجات و سلع معمرة	صناعي	N
٣٣	EGS72AQ1C016	الشركة العربية لإدارة وتطوير الأصول	عقارات	خدمي	N
٣٤	EGS3D061C015	الحديد والصلب المصرية	موارد لاسية	صناعي	N
٣٥	EGS738I1C018	كونتكت المالية القابضة	خدمات مالية غير مصرفية	خدمي	N
٣٦	EGS32221C011	العربية لحليج الأقطان	منسوجات و سلع معمرة	صناعي	N
٣٧	EGS21351C019	أرابيا أنفستمنس هولدنغ	خدمات مالية غير مصرفية	خدمي	N
٣٨	EGS745L1C014	فوري لتكنولوجيا البنوك والمفوعات الإلكترونية	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا معلومات	خدمي	N
٣٩	EGS38191C010	ابو غير للأسمدة والصناعات الكيموية	موارد لاسية	صناعي	N
٤٠	EGS691D1C018	سي اي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية	خدمات مالية غير مصرفية	خدمي	N
٤١	EGS305I1C011	إيديتا للصناعات الغذائية	أغذية ومشروبات	صناعي	N
٤٢	EGS75011C014	إم. جروب للصناعة والتجارة العالمية	تجارة وموزعون	خدمي	N
٤٣	EGS60241C014	البنك المصري لتنمية الصناعات	بنوك	خدمي	N
٤٤	EGS30031C016	الصناعات الغذائية العربية نومني	أغذية ومشروبات	صناعي	N
٤٥	EGS02051C018	القاهرة للتولاجين	أغذية ومشروبات	صناعي	N
٤٦	EGS3C001C016	العربية للأسمنت	مواد البناء	صناعي	N
٤٧	EGS675S1C011	مجموعة عامر القابضة (عامر جروب)	عقارات	خدمي	N
٤٨	EGS39011C019	غاز مصر	مرافق	خدمي	N
٤٩	EGS69021C011	الأهلي للتنمية والاستثمار	خدمات مالية غير مصرفية	خدمي	N
٥٠	EGS60301C016	بنك التعمير والإسكان	بنوك	خدمي	N
٥١	EGS60111C019	مصرف ابو ظبي الإسلامي	بنوك	خدمي	N
٥٢	EGS42051C010	المصرية لخدمات النقل (لجيبترانس)	خدمات النقل والشحن	خدمي	N

(المصدر: موقع البورصة المصرية على الإنترنت بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٢١)

<https://egx.com.eg/ar/currentindexconstitutes.aspx?type=1&nav=1>

ثانياً مؤشرات الأداء الاقتصادي الرئيسية: (١٠ مؤشرات إفصاح)		
الإفصاحات	فئة المعلومات	
G201-1	توليد القيمة الاقتصادية المباشرة وتوزيعها	الأداء الاقتصادي
G201-2	الأثر المالية والمخاطر والفرص الأخرى بسبب تغير المناخ	
G201-3	التزامات خطط التقاعد	
G201-4	المساعدات المالية المستلمة من الحكومة	
G202-1	نسب مستوى الدخل حسب الجنس مقارنة بالحد الأدنى لتأجير	التواجد السوقي
G202-2	نسبة الإدارة العليا المعيّنين من المجتمع المحلي	الأنار غير المباشرة
G203-1	الاستثمارات في البنية التحتية ودعم الخدمات	
G203-2	التغيرات الاقتصادية الجوهرية غير المباشرة	مكافحة الفساد
G205-1	العمليات التي تم تقييمها للمخاطر المرتبطة بالفساد	
G205-2	التواصل والتدريب حول سياسات مكافحة الفساد	
ثالثاً: مؤشرات الأداء البيئي الرئيسية: (١٧ مؤشر إفصاح)		
الإفصاحات	فئة المعلومات	
G301-2	المواد المعاد تدويرها المستخدمة	المواد
G301-3	المنتجات المعاد إصلاحها ومواد التعبئة والتغليف الخاصة بها	
G302-1	استهلاك الطاقة داخل المنظمة	الطاقة
G302-4	خفض استهلاك الطاقة	
G302-5	خفض متطلبات الطاقة للمنتجات والخدمات	المياه
G303-1	سحب المياه حسب المصدر	
G303-2	مصادر المياه التي تتكرر جوهرياً بسحب المياه	
G303-3	إعادة تدوير المياه وإعادة استخدامها	الانبعاثات
G305-4	كثافة الانبعاثات	
G305-5	تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	التفاريات السائلة والفاقد
G305-6	انبعاثات المواد المستنفدة للأوزون	
G306-1	تصريف المياه حسب الجودة والوجهة	الالتزام البيئي
G306-2	الفاقد حسب النوع وطريقة التخلص منها	
G306-4	نقل المخلفات الخطرة	التقييم البيئي للموردين
G307-1	عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة البيئية	
G308-1	الموردين الجدد الذين تم فحصهم باستخدام المعايير البيئية	
G308-2	الأثار البيئية السلبية في سلسلة التوريد والإجراءات المتخذة	
رابعاً: مؤشرات الأداء الاجتماعي الرئيسية: (٢٨ مؤشر إفصاح)		
الإفصاحات	فئة المعلومات	
G401-1	تحسين موظفين جدد ومعدل دوران الموظفين	التوظيف
G401-2	المزايا المقدمة للموظفين بدوام كامل والتي لا تقدم للموظفين المؤقتين أو بدوام جزئي	
G401-3	إجازة الأمومة	

د. أكرم خليفة محمد إبراهيم

نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية	G403-1	الصحة
تحديد المخاطر وتقييم المخاطر والتحقيق في الحوادث	G403-2	والسلامة
خدمات الصحة المهنية	G403-3	المهنية
متوسط ساعات التدريب سنوياً لكل موظف	G404-1	التدريب
برامج تنمية مهارات الموظفين	G404-2	والتعلم
نسب الموظفين الذين يتلقون مراجعات دورية للأداء والتطوير الوظيفي	G404-3	
تنوع هيئات الإدارة والموظفين	G405-1	التنوع وتكافؤ
نسبة الراتب الأساسي والمكافآت للمرأة مقارنة بالرجل	G405-2	الفرص
حوادث التمييز والإجراءات التصحيحية	G406-1	التمييز
العمليات المرتبطة بتقييد حرية تكوين جماعات العمل التفاوضية	G407-1	حرية النقابات
العمليات المرتبطة بمخاطر حوادث عمالة الأطفال	G408-1	عمالة الأطفال
العمليات المرتبطة بخطر حوادث الإكراه على العمل	G409-1	العمل القسري
أفراد الأمن المدربون على سياسات أو إجراءات حقوق الإنسان	G410-1	الأمن
العمليات التي خضعت لمراجعات حقوق الإنسان	G412-1	تقييم حقوق
تدريب الموظفين على سياسات أو إجراءات حقوق الإنسان	G412-2	الإنسان
عمليات بمشاركة المجتمع المحلي و برامج التنمية	G413-1	المجتمع
العمليات التي لها آثار سلبية فعلية ومحتملة على المجتمعات المحلية	G413-2	المحلي
الموردين الجدد الذين تم فحصهم باستخدام المعايير الاجتماعية	G414-1	تقييم اجتماعي
الآثار الاجتماعية السلبية في سلسلة التوريد والإجراءات المتخذة	G414-2	للموردين
تقييم تأثيرات الصحة والسلامة لفضات المنتجات والخدمات	G416-1	صحة وسلامة
حوادث عدم الامتثال المتعلقة بتأثير المنتجات على الصحة والسلامة	G416-2	العمل
متطلبات معلومات المنتج أو الخدمة ووضع البيانات	G417-1	التسويق
حوادث عدم الامتثال المتعلقة بمعلومات المنتج أو الخدمة	G417-2	ووضع
حوادث عدم الامتثال المتعلقة بالاتصالات التسويقية	G417-3	البيانات
شكاوى انتهاكات خصوصية العميل وفقدان بياناته	G418-1	الخصوصية

(المصدر: إرشادات مبادرة التقارير العالمية (GRI))

Internal audit as a moderator variable for the impact of corporate governance in sustainability disclosure of EGX 30 listed companies

*Akram Khalifa Mohamed Ibrahim **

Lecturer, Accounting Department, Faculty of Commerce, Sohag University, Sohag, Egypt

akram_mohamed@commerce.sohag.edu.eg

Abstract:

Purpose: The main objective of this research is to examine the impact of corporate governance (CG) on sustainability disclosure (SD), and whether internal audit (IA) moderate the level of this impact.

Design and methodology: A sample of 52 companies listed in EGX 30 index between 2017-2019 was selected. Relying on secondary data, the content analysis technique was used to extract data related to research variables for the year 2019. The researcher used multiple regression and hierarchical regression in analyzing the impact of CG on SD, and the IA variable was entered to examine the extent of its contribution to moderating that impact.

Findings: There is a significant positive effect of board size and board independence on the level of SD, and the IA supports the relationship between CG and SD.

Originality: This research highlights on the joint relationship between CG, IA, and the level of SD, which has not been previously addressed in previous studies. The researcher also used the moderator variables methodology to examine the moderated role of the interaction between IA and CG mechanisms in the level of SD, which is not commonly used in the field of accounting research.

Keywords: Board Size, Board Independence, CEO duality, Sustainability Disclosure, Internal Audit.

JEL Classification: M41; O16; Q56